وفي أعقاب العملية ، قام رابين بعقد جلسة استثنائية للحكومة ، قدمت خلالها تقارير منه ومن وزير الدفاع ورئيس الاركان عن العملية . وبعد الجلسة أصدرت الحكومة بيانا جاء فيه : « تثبت العملية الاجرامية لرجال فتح في تل ابيب مرة اخرى الاهداف والاساليب الدموية لمنظمات الارهاب ، وتؤكد ضرورة مواصلة النضال ضد تلك المنظمات ، حيثما تصل أيدينا اليهم ... وبالاضافة الى اسلوب الارهاب ، بما في ذلك قتل الرهائن ، جاءت العملية الدموية من قبل المخربين في هذا الوقت لهدف سياسي — لاحباط كل امكانية للتقدم نحو تسوية سياسية عن طريق المفاوضات . ان النشاط الارهابي لن يردع مواطني اسرائيل ولن يحرف حكومتها عن سياستها التي تشمل الدفاع عن مواطنيها ، وبذل الجهود السياسية للتقدم نحو السلام » (هآرتس ، ٧٥/٣/٧) .

كذلك علق وزير المواصلات ، جاد يعقوبي ، على العملية بقوله : « يجب ان يعرف كل مخرب يصل الى هنا انه لن يخرج حيا . وان هذه الاعمال لن تعرقل حياتنا » (هآرتس ، ٧٥/٣/٧). ومن جهة ثانية اشتكى زعيم التكتل اليميني (ليكود) مناحم بيغن من عدم ضرب منظمات الفدائيين وقواعدهم وقياداتهم حتى الان، موضحا « انه لا يقصد العمليات الانتقامية ،وانما اجراءات غير منقطعة ضد منظمات القتلة ، الى حين وضع نهاية لنشاطهم الاجرامي » (هآرتس ، ٧٥/٣/١٢) . وهاجم النائب مئير باعيل العملية بقوله « انه يجب عدم السماح للمخربين بلغم التسوية السياسية ، وعدم الاستسلام لشروطهم ... كذلك يجب الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني » . واما النائب مئير فيلنر (راكاح) فقد ندد هو أيضا بالعملية ، ولكنه طالب بالموافقة على عقد مؤتمر جنيف لتحقيق السلام والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وحمل الحكومة الاسرائيلية مسؤولية هذه العمليات (المصدر نفسه) . ومن الجدير بالاشارة هنا أن رئاسة الكنيست قررت حذف اقوال فيلنر هذه من نصوص محاضر الكنيست الرسمية ، بسبب « لهجتها التحريضية » .

ردود الفعل الشعبية والصحافية

ادت عملية سافوي الى ردود فعل متفاوتة ومختلفة لدى الكثيرين من رجال الفكر والصحافيين وضباط الاحتياط الاسرائيليين ، وقد تفاوتت ردود الفعل هذه بين المهاجمة العنيفة للوسائل التي تنتهجها السلطات ضد الفدائيين وعدم فعاليتها، وبين الانتقاد العنيف لعدم وضوح سياسة الحكومة فيما يتعلق بالتفاوض مع الفدائيين في حال احتجازهم لرهائن . كما انتقد البعض المسؤولين الاسرائيليين بشدة لعدم استخلاصهم العبر والدروس الضرورية بعد حدوث كل عملية فدائية، بحيث انحصرت ردود فعلهم في الرد على ما يفعله الفدائيون فقط ، بعد أن انتقلت المبادرة من أيديهم الى أيدي الفدائيين .

لوحظ أن عملية سافوي اثارت نقاشا واضحا — وانتقادات عنيفة — حول موقف الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بالتفاوض مع الفدائيين ، او عدمه ، في حال احتجازهم لرهائن . واشار المعيدون الى أنهم لا يعرفون سياسة حكومية واضحة بهذا الشأن ، وكل ما يبدو لهم هو ان هناك تناقضات في تصريحات المسؤولين ، فمنهم من يقول انه لا يوجد هناك قرار بعدم التفاوض مع الفدائيين ، ويقف على رأس هؤلاء وزير الشرطة شلومو هيلل ، بينما هناك من يدعي وجود قرارات تقضي بعدم التفاوض مع الفدائيين مطلقا ، مما يسبب حيرة وارباكا لدى المواطنين .

يبدو ، استنادا الى مواقف اسرائيل ، خلال العمليات الفدائية السابقة ، ان السلطات الاسرائيلية لا تحبذ التفاوض مع الفدائيين عند احتجازهم لرهائن وانما تسعى الى مماطلتهم وايهامهم بأنها تفاوضهم ، من أجل كسب الوقت. وقد عاد العميد شلومو غازيت، رئيس الاستخبارات العسكرية وأكد هذا الموقف بقوله : « لم تجر عمليا مفاوضات مع المخربين وانما حوار . اقترحنا الاستسلام دون شروط ، وكل ما اردنا معرفته كان عدد المخربين الموجودين وبكم رهينة يحتفظون ... ان اسرائيل لا تؤمن بمفاوضات الابتزاز . اليوم يطلبون عشرة مخربين وغدا مائة ، وبعد غد سيطلبون اخلاء تل ابيب مقابل عشر رهائن . ليس للامر نهاية ولن نجر الى ذلك » (معاريف ، ٧٥/٣/٧) . كذلك عاد رئيس الحكومة رابين وأكد